من تراث الزيدية

# الرسالة المناصفة للمتكلمين والفلاسفة

## (مسألة النفس)

تأليف

القاضي شمس الدين أبي الفضل

جعفر بن أحمد بن عبد السلام البهلولي

(ت ٥٧٣ هـ)

تحقيق

محمد شرف الدين الحسيني

# تصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد، ..

فهذه رسالة للقاضي الأجل شمس الدين أبي الفضل جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى البهلولي، مفردة في موضوع دقيق، جواب سؤال - لـم يتسن معرفة صاحبه- ورد إلى القاضي جعفر رحمه الله تعالى، يطلب منه البيان بعبارات سهل الألفاظ جلية المعاني لِمَا دار بين أهل العلم حول موضوع «النفس وما عمدة مَنْ أثبت نفس الإنسان غير هذا الشخص وقال بأنها العاملة والعالِمَة، وأنها الإنسان في الحقيقة، وأنها الْمُدَبِّرة لأمر هذا الجسد والْمُصَرِّفَة له كما يتصرف أمير البلد في البلد أو ساكن البيت في البيت، وقال: إنها المخاطَبة بالتكليف والأمر والنهي، والمقصودة بالثواب والعقاب؟ وما عمدة من ذهب من علماء الإسلام الْمُحصِّلِين من أهل الكلام إلى خلاف ذلك، ولـم يثبت النفس على حدِّ ما أثبته الأولون، بل قال: إن النفس التي يتوجه نحوها التكليف ويَرِدُ عليها الأمر والنهي، وتقصد بالثواب والعقاب ليس أمرًا سوى هذا الشخص المعروف بالمشاهدة متى تكاملت شرائط تكليفه؟»،

ومخطوطة الرسالة موجودة في آخر مجموع مصور عن النسخة الموجودة بمكتبة الدولة في (ميونيخ) بـ(ألمانيا) برقم: (BSB- Hss Cod Arab 1192)، والمجموع مسمى باسم كتاب (تحكيم العقول في تصحيح الأصول) للحاكم

الجشمي، وهو يضم الآتي على الترتيب:

- (تحكيم العقول في تصحيح الأصول) للحاكم الجشمي، مجموعة الأوراق الأولى: من صفحة (١أ- ٧أ).
- (مشكاة المصباح وحياة الأرواح) للقاضي جعفر، تنقص منه أوراق كثيرة في أوله وفي أثنائه. وأوراقه غير مرتبة تبدأ من (٧ب- ٩١ب)، واحتاجت إلى استخراج وإعادة ترتيب.
- (تحكيم العقول في تصحيح الأصول) للحاكم الجشمي، مجموعة الأوراق الثانية: من صفحة رقم (٩٢أ- ١٦٠أ) وهي آخر الكتاب.
- (العشر الفوائد اللازمة عن صيغة دليل واحد) للشيخ الحسن بن محمد الرصاص، من صفحة (١٦٠أ- ١٦٣ب).
- (مسألة النفس) أو (كتاب الرسالة المناصفة للمتكلمين والفلاسفة) للقاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام، من (١٦٣ب- ١٧٠ب).

عدد صفحات الرسالة: (١٥) صفحة، أول صفحة منها برقم (١٦٣ب)، وآخر صفحة برقم (١٧٠ب).

عدد الأسطر: في المتوسط ٢٠ سطرا في الصفحة، بمتوسط ١٥ كلمة في السطر الواحد

وهي بخط نسخي مقروء وإن لـم يكن جميلًا، غير معجمة إلا في النادر، قليلة الأخطاء وقليلة السقط، ويبدو أنها صححت؛ حيث يظهر ذلك خلال الصفحات بالإلحاق أو بالضرب والكشط، كتبت كلها بالسواد المائل ربما بفعل الزمن إلى اللون البني، أوراقها مرقمة من قبل المفهرس كما يبدو، وقد اعتمدت هذا الترقيم في الإشارة إلى نهاية الصفحات.

والرسالة ناقصة من آخرها، ولـم أتمكن من تحديد مقدار هذا النقص هل هو كثير أم قليل؛ لتكون الرؤية أكثر وضوحا.

ولكون الرسالة فريدة في موضوعها، وعلى أمل أن يتيسر مستقبلا إن شاء الـله تعالى الحصول على نسخة أو أكثر منها- أنشر هذه النسخة المتوفرة من باب ما لا يدرك كله لا يترك جله؛ لتخرج إلى النور، ولنعرف أكثر عما كان يدور في القرن السادس الهجري، وما النواحي العلمية التي كان يتطرق إليها علماء وشيوخ الزيدية دراسة وبحثًا وتأليفًا!

******

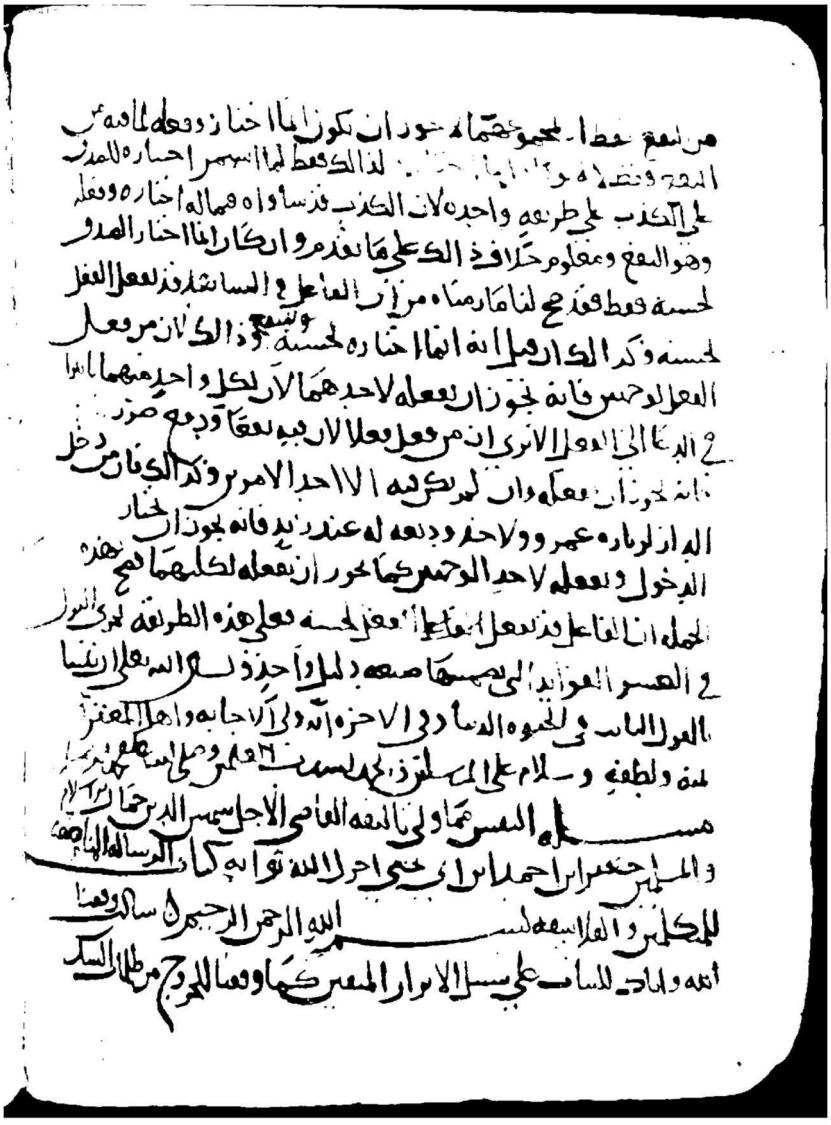

الصفحة الأولى

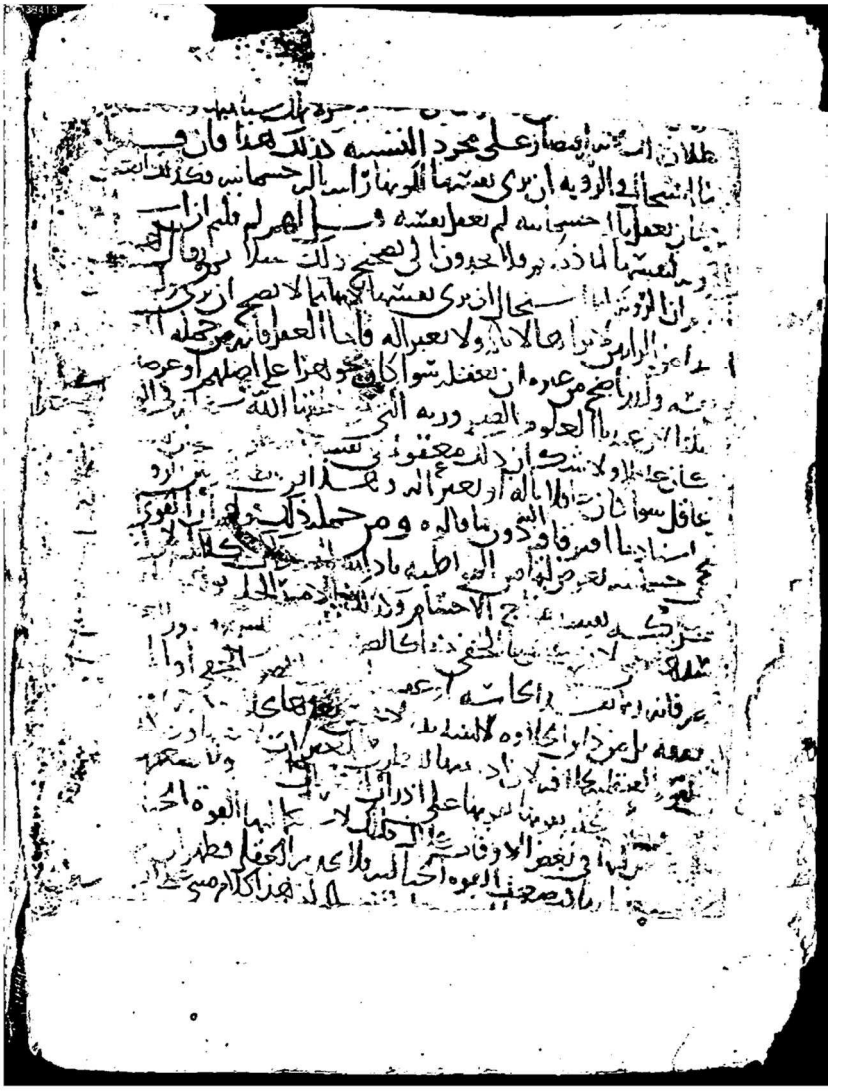

الصفحة الأخيرة

# مسألة النفس

مما وَلِـيَ تأليفه

القاضي الأجل شمس الدين جمال الإسلام والمسلمين

جعفر بن أحمد بن أبي يحيى أجزل الله ثوابه

# الرسالة المناصفة
# للمتكلمين والفلاسفة

بسم الله الرحمن الرحيم

## [سبب تأليف الرسالة وموضوعها]

سألتَ - وفقنا الله وإياك للثبات على سبيل الأبرار المتقين، كما وفقنا للخروج من ظلمات الشك[1] إلى نور اليقين- أن أوضح لك ما جرى به الكلام من أهل العلم في النفس، وما عمدة مَنْ أثبت نفس الإنسان غير هذا الشخص وقال بأنها العاملة والعالِمَة، وأنها الإنسان في الحقيقة، وأنها الْمُدَبِّرة لأمر هذا الجسد والْمُصَرِّفَة له كما يتصرف أمير البلد في البلد أو ساكن البيت في البيت، وقال: إنها المخاطبة بالتكليف والأمر والنهي، والمقصودة بالثواب والعقاب، وما عمدة من

(١) نهاية ١٦٣ب.

ذهب من علماء الإسلام المحصلين من أهل الكلام إلى خلاف ذلك، ولـم يثبت النفس على حدِّ ما أثبته الأولون، بل قال: إن النفس التي يتوجه نحوها التكليف ويَرِدُ عليها الأمر والنهي، وتقصد بالثواب والعقاب ليس أمرًا[١] سوى هذا الشخص المعروف بالمشاهدة متى تكاملت شرائط تكليفه؟

وقلتَ: إن الكلام في ذلك قد أكثر فيه المتقدمون والمتأخرون، وارِدٌ بعبارات غريبة الألفاظ غامضة المعاني، ولعل ذلك كان من أصحابه: إما لكونه من العجم فصار في خطابهم هذا النوع من الغموض، وإما (لشدة أنسهم)[٢] بهذا الخطاب فصار ذلك سببًا لالتباس الأمر على من طلب معرفته، وربما طالت عنايته بذلك وبَعُدَ إدراكه أو تعذرت معرفته به.

وأحببتَ مني أن أوضح لك ما يعتمده الفريقان بعبارات سهلة الألفاظ جلية المعاني، وأن أورد ما ينصر به كل فريق ما ذهب إليه من ذلك بأدلته وبراهينه؛ ليكون ذلك قريب المأخذ لمن رغب فيه، واضح المنهاج لمن سلكه.

فرأيتُ إجابة مسألتك وإسعاف طلبك [من] واجبات أخوتك ولوازم حقوقك ومودتك، وسببًا قويًّا في تحصيل الثواب، ونيل الزلفى وحسن المآب، قال رسول الله - صلى الله عليه-: «العلم خزائن مفتاحها السؤال، فاسألوا رحمكم الله، فإنه يؤجر فيها أربعة: السائل والمعلم والمستمع والمجيب لهم»[٣].

ورأيتُ أن أسلك في هذا الباب[٤] جامعةً لأغراضك بالسؤال، فأذكرَ أوَّلًا

---

(١) في المخطوطة: «أمر».
(٢) كذا أقرب قراءة لهاتين الكلمتين، بعد حذف حرف الألف في أول «لشدة».
(٣) أخرجه الإمام الناطق بالحق أبو طالب في تيسير المطالب: (٢١٧) رقم (١٦٩).
(٤) نهاية ١٦٤أ.

ما يختاره علماء المتكلمين من القولين، وما صح عندي من طريق المعرفة به، فإن اختيار مذهب على مذهب قبل المعرفة والبيان ضلالٌ بصاحبه عن قصد السبيل، ومتابعةٌ للهوى بغير دليل، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنَ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[1]، ولا يحصل من ذلك تقليد من أحبه المرء وأَنِسَ به؛ لأن الْمُقلِّد لا يأمن خطأ مَنْ قلده، فيكون بتقليده له متعلقا بحبل غرور، ولأنه ليس بعض الْمُقَلِّدِين أولى مِنْ بعض، فلو ساغ تقليد مَنْ أثبت شيئًا لساغ تقليد مَنْ نفاه؛ لأن الْمُقَلِّد لا يفصل بينهما، وكما يجوز أن تكون أحوال مَنْ قلَّده جميلة عنده فكذلك يجوز أن تكون أحوال مَنْ خالفه جميلة عند غيره، وفي ذلك تساوي النفي والإثبات، وذلك باطل؛ فلذلك لزم كل عاقل أن لا يتقدم في أمر من الأمور قاطعًا عليه بنفي أو إثبات إلا بعد معرفته به وإيقان[2] له، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ۝٣٦﴾[3].

## [أقوال من نفى النفس من المتكلمين]

والقول الآخِر من القولين الذي[4] حكاهما السائل من السؤال هو الذي عليه أهل التحصيل من المتكلمين على ما ذكره، وإلى معرفة ذلك طريقان:

**أحدهما:** إقامة البرهان على صحته ابتداءً؛ فيظهر لمعرفة[5] ذلك أنه لا صحة لِمَا خالفه.

---

(١) سورة القصص من الآية ٥٠.
(٢) وتحتمل أن تقرأ أيضًا: «وإتقان».
(٣) سورة الإسراء الآية ٣٦.
(٤) كذا، ولعلها: اللذَين.
(٥) كذا، ولعلها: بمعرفة.

**والثاني:** فساد ما اعتمده المخالف من الطرق إلى معرفة ما ذهب إليه، فإذا فَسَدَ ما قاله صَحَّ ما خالفه.

ويدخل في جملة ذلك ما اعتمده الفريقان، وتصحيح ما يصح، وبطلان ما يبطل [مما] قالوا.

## [الطريقة الأولى: إقامة البرهان ابتداء]

وبيان الضرب الأول بوجهين:

### [الوجه الأول]

**أحدهما:** أن[1] يُعلم ضرورة علمًا أوليًّا أن هذا الشخص المشاهَد هو الإنسان المتصرف في الأفعال، ومخالفة الضرورة لا تجوز. وهذه الدلالة مبنية على أصلين:

**أحدهما:** أن ذلك معلوم ضرورة.

**والثاني:** أن مخالفة الضرورة لا تجوز.

#### [١: أن ذلك معلوم ضرورة]

فالذي يوضح الأول هو أن العقلاء يستحسنون أمْرَ هذا الشخص بالأفعال المطلقة ثم بالأفعال المحكمة البديعة والصناعة العجيبة وسائر الصناعات المحكمة[2] ونَـهْيَهُ عن ذلك، ويستحسنون مدحَهُ على الحَسَن من ذلك وذمَّهُ على القبيح منه، فلو لـم يكن هذا الشخص هو العالِـم العامل لَمَا حَسُنَ تعليق هذه الأحكام به: من حسن أمر ونهي ومدح وذم، كما لا يحسن أن يتعلق به شيء من ذلك إذا كان العالِـمُ العاملُ سواه، وكما لا يحسن تعليق هذه

(١) كذا في المخطوطة. ولعل المناسب للسياق: «أنه».
(٢) نهاية ١٦٤ب.

الأحكام بالآلات التي تقع بها هذه الأفعال، نحو: الأقلام والقراطيس وغير ذلك من آلات الكتابة وسائر آلات الصناع، فلَمَّا تعلقت هذه الأحكام بهذا الشخص المشاهَد دون الآلات، ودون ما هو محل للفعل من الأجسام- ظهر بذلك أن هذا الشخص هو الإنسان الْمُتَصَرِّف، وأنه الحي القادر والعالِم العامل، وهذا واضح لمن تأمله وأنصف.

**[٢: أن مخالفة الضرورة لا تجوز]**

والذي يدل على الثاني أن مخالفة العلم الضروري هو خروج عن حكم العقلاء، ودخوله في زمرة السوفسطائية[١] المتجاهلة الذين كابروا العلوم

---

(١) السَّفْسَطَة -كـ«بَعْثَرَة»-: من السُّوفسطائية، والسوفسطائية: كلمة مأخوذة من كلمة يونانية هي «سوفسطيقا»، و«سوفسطيقا»: الكتاب الذي يحتوي على الأمور المغالطية والأشياء المضافة إليها، ومعناه المغالطات التي قصد مستعملوها أن يظن بها علمًا أو فلسفة من غير أن يكونوا كذلك، قال الفارابي: «سُوفَسْطَس» معناها حكمة مموهة، وعلم مموه أو مظنون بها أنها حكمة وليست كذلك، وكل من اقتنى القدرة على استعمال ما يظن به بسبب ذلك أنه ذو حكمة، من غير أن يكون كذلك بالحقيقة- فهو يسمى السوفسطائي. وكثير ممن لا يعرف معنى هذا الاسم فيظن أن سوفسطائي لقب رجل أنشأ مذهبًا ما ونُسب مَنْ ذهب ذلك المذهب إليه، وظن آخرون أن هذه النسبة إنما تلحق من جحد إمكان المعارف، وليس واحد من هذين الظنين حقًّا، بل معنى السوفسطائي ما قلناه، وسبب غلطهم هو جهلهم بما تدل عليه هذه اللفظة باليونانية، غير أنه مع ذلك قد عرض لكثير ممن اقتنى هذه القوة أن جحد المعارف، لكن التسمية لم تلحقهم بسبب جحودهم المعارف، لكن إنما لحقتهم بسبب القوة التي اقتنوها». اهـ

والسوفسطائية في كتب (المقالات) هم الذين أنكروا الحقائق وجحدوها وأنكروا الحسِّيات والبديهيات، وهم فرقة من التجاهلية.

والسفسطة عند المنطقيين: هي القياس المركب من الوهميات. وقيل: القياس المركب من المشبهات بالواجبة القبول يسمى سوفسطائيًّا.

التمهيد في شرح معالم التوحيد للإمام يحيى بن حمزة: (١: ٤١-٤٢)، والمنية والأمل في شرح الملل والنحل للإمام المهدي: (٦١- ٦٣)، والألفاظ المستعملة في المنطق للفارابي: (١٠٥) وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: (١: ٩٥٧).

الضرورية وأنكروا المعلومات جملة، ولا شك في بطلان مكابرتهم هذه فكذلك المنكر لكون الكاتب والصانع.

ولا يصح أن يقال: إنما تعلقت هذه الأحكام بهذا الشخص لكونه واسطة بين الفعل والفاعل، سواء قيل: إنه محل لهذا الفعل الذي هو النفس أو ليس بمحل[١]، فلكونه واسطة علقت به[٢] هذه الأحكام (بهذا الشخص)[٣] لكونه فاعلًا، لا لكونه واسطة ولا لكونه محلًا للفاعل، وهذا بين لمن أنصف.

**ولا يصح أن يقال:** إن العقلاء لَمَّا يشاهدون هذا الشخص الظاهر ويرون وقوع العلوم منه والأعمال به، فيظنون أنه هو العالِـم وهم لا يعلمون النفس التي هي الإنسان العالِـم العامل على الحقيقة إلا بقياسات غامضة؛ فلذلك يُعلِّقون هذه الأحكام التي ذكرتموها من حُسْن أمر ونهي ومدح وذم بهذا الشخص الظاهر؛ لتعلق هذه الأفعال به في ظاهر الأمر، وأنه لـم يكن هو العالِـم العامل في الحقيقة.

**لأنا نقول:** هذه مكابرةُ العلم الضروري؛ لأنه متقرر في عقل كل عاقل استحسانُ مدح هذا الشخص على دقائق العلوم المستنبطة بالأفكار وإظهار تَـميُّزِهِ بذلك على غيره[٤]، ومدحه على مكارم الأخلاق ومحاسن الأخلاق[٥]، كالسخاء والعطف والبذل والرحمة والعفو والإنفاق وما جرى هذا المجرى، واستحسانُ

(١) في المخطوطة: «محل».
(٢) كذا في المخطوطة، ويبدو أنها زيادة.
(٣) كذا في المخطوطة. ولعله سقط كلام من العبارة يتضمن تعليل لِـمَ لا يصح أن يقال إنما تعلقت هذه الأحكام ..الخ، كما علله في الـ«ولا يصح» التالية.
(٤) نهاية ١٦٥أ.
(٥) كذا، ولعلها: «الخلال»، لتقابل «ومساوئ الأعمال» في العبارة التالية.

ذمه على الجهالات التي تظهر منه ورذائل[١] الأخلاق ومساوئ الأعمال، كالبخل والكبر والغلظة والظلم والكذب وما جرى هذا المجرى، ويعلمون من أحوال أنفسهم أنهم إنما يوجهون هذا المدح والذم إليه، دون غيره مما هو حالٌّ فيه أو خارج عنه؛ وذلك يبطل أن يكونوا ظانين لكونه مستحقًّا لذلك أو ظانين لكونه عالِمًا أو عاملًا، ويبطل أن يكون الفاعل أو العالِم الْمُتَصَرِّف في هذه الأفعال شيئًا آخر سوى هذا الشخص. فالذي يُجوِّز خلاف هذا المعلوم يكون مكابرًا لاحِقًا بالسوفسطائية في مكابرته لأجلى العلوم وتجويزه في ذلك أن يكون ظنًّا.

**يزيد ذلك وضوحًا** أن العلم بأن هذا الشخص هو الإنسان المتصرف في هذه الأفعال الذي تتعلق به هذه الأحكام- جارٍ مجرى علمهم بأن هذا الحيوان المخصوص هو الفرس وأن الحيوان الآخر هو الجمل، وأن الأفعال الصادرة عنهما مِنْ جَرْي وسَيْر متعلقة بأشخاصهما، دون أن تتعلق بنفوس تختص بهما، فكما أن علمهم بذلك يمنعهم من إثبات نفوس لهذه الحيوانات تكون[٢] الأفعال صادرة عنها ومتعلقة بها كذلك ما نحن فيه، فإن علْم العقلاء بتعلق هذه الأحكام بهذا الشخص الإنساني يمنع من إثبات شيء آخر يكون أولى بها منه، بل قول المخالف في هذا الباب يؤدي إلى أن يكون علم العقلاء باستحقاق هذا الشخص للمدح والذم على ما ذكرنا جهلًا، مع أنه من العلوم الأولية الظاهرة الجلية يعود[٣] إلى تجويز ذلك في علم ضروري أو مكتسب حتى ترتفع الثقة بالمعلومات قاطبة، وهذا توسط في السفسطة، فوجب القضاء ببطلانه

ولأن المستحقَّ للمدح والذم هو هذا الشخص، وأنه الإنسان[٤] المتصرف

(١) في المخطوطة: «ورذلائل».
(٢) في المخطوطة: «لكون».
(٣) كذا في المخطوطة.
(٤) نهاية ١٦٥ب.

في هذه الأفعال، دون غيره من نفس أو سواها؛ وفي ذلك إبطال ما رامه المخالف من إثبات نفس لهذا الشخص تصدر عنها الأفعال وتتعلق بها الأحكام، وهذا واضح لا يدفعه إلا من كابر حكم عقله.

فإذا قد صح لك بهذه الجملة أن الإنسان المكلف المأمور المنهي المستحق للمدح والذم هو هذا الشخص المشاهَد- علمت أن ما يستدل به المخالف على ما يذهب إليه من إثبات النفس على توهمه- شبهاتٌ لا معول عليها؛ لأن المطلوب بها إبطال ما هو معلوم ضرورة.

وهذا القدر كافٍ في إبطالها على الجملة، فإن عرفت الجواب عن كل واحدة منها على التفصيل فحَسَنٌ، وإلا فلا ضير، وهذا كما نقول فيما تمسك به السفسطائية من الشبهات فيما ذهبوا إليه من دفع الضرورات وإنكار المعلومات: إنا إن عرفنا الجواب على كل ما يريدونه مفصلًا فحَسَنٌ، وإلا كفانا علمنا بأن الذي تمسكوا به دافعٌ لِمَا هو معلوم ضرورة في القضاء ببطلان شبهاتهم على الجملة، كذلك ما نحن فيه، غير أني أذكر في الطريقة الثانية عمدتهم الذي[1] تمسكوا بها والجواب عنها مفصلا بعون الله ومشيئته وتوفيقه وهدايته.

## [الوجه الثاني]

**والوجه الثاني:** أن كل واحد من العقلاء يعلم أكثر أحوال نفسه ضرورة، ولو كانت النفس على ما يزعمه المخالف لَمَا صح أن يعلم ذلك ضرورة، فيبطل إثباتها على ما يقوله. وهذه الدلالة مبنية على أصلين:

**أحدهما:** أن كل عاقل يعلم أكثر أحواله ضرورة.

**والثاني:** أن النفس لو كانت على ما يزعمه المخالف لَمَا علم ذلك على هذا الوجه.

---

(١) كذا.

**[١: أن كل عاقل يعلم أكثر أحواله ضرورة]**

فالذي يوضح الأول أن كل واحد يعلم كونه معتقدًا ومريدًا وكارهًا وظانًّا وناظرًا ومشتهيًا ونافرًا ومدركًا، علومًا ضروريةً لا تندفع عن نفسه بشك ولا بشبهة[١]، بل هي من أجلى العلوم الضرورية التي هي معدودة من كمال عقله.

**[٢: أنه لا يعلم النفس التي يزعمها المخالف ضرورة]**

والذي يدل على الثاني هو أن النفس لو ثبتت على ما يزعمه المخالف لكانت هذه العلوم الضرورية علومًا بأحوالها؛ لأنها هي العالِمة والْمُريدة والكارهة والْمُفكِّرة إلى غير ذلك من أحوالها، ومعلومٌ أن النفس على ما يقوله المخالف لا تُعلم ضرورة، بل لا تُعلم عنده إلا بقياسات غامضة، فكيف علِم أحوالها ضرورة ومعلوم أن العلم بأحوال الشيء وصفته تابع للعلم بذات ذلك الشيء، ألا ترى أنه لا يصح العلم بحدوث ذات إلا بعد العلم بتلك الذات، وكذلك فلا يصح العلم بأن زيدًا عالِـم أو مريد إلا بعد العلم بذاته، فإذا كان العلم بالفرع[٢] ضروريًّا مع أن العلم بالأصل[٣] مكتسب لأن[٤] ذلك يوجب أن يزول الضروري لاعتراض الشبهة التي تزيل أصله المكتسب، وقد ثبت أن من حق الضروري أن لا يزول بالشك والشبهة، فكان يجتمع لهذا العلم الضروري صحةُ زواله بالشك والشبهة واستحالةُ زواله بهما، وذلك محال، فصح أن العلم الضروري المتعلق بهذه الأحوال مستند إلى علم ضروري بذات الموصوف بهذه الصفات والأحوال، وليس ذلك إلا هذا الشخص؛ لأنه المعلوم ضرورة، فكانت هذه الصفات راجعة إليه دون ما ذكره المخالف.

---

(١) نهاية ١٦٦أ.

(٢) أحوال العاقل من كونه معتقدا ومريد ..الخ.

(٣) النفس التي بزعم المخالف.

(٤) كذا في المخطوطة. ولعلها: «فإن».

## [تأكيدات من السمع]

ومما يؤكد هذه الجملة المتقدمة آياتُ القرآن الكريم المقتضية كون هذا الشخص هو الإنسان المخاطب بالتكاليف المأمور المنهي المؤاخذ بالأعمال، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ۝١٣ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۝١٤﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ۝١٧ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ۝١٨ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ۝١٩ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ۝٢٠ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ۝٢٢ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ۝٢٣﴾[2]، وقوله[3] تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ۝٢٦﴾[4]، وأمثال ذلك من النصوص الظاهرة التي تنطق بصريحها أن الإنسان هو هذا الشخص المخلوق من الطين أو الماء المهين المتنقل بين هذه الحالات المذكورة، وأنه المخاطب بالتكاليف والذي يوجه إليه الأمر والنهي، وذلك صريحُ قوله: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ۝٢٣﴾[5]، وأنه الْمُيَسَّرُ للسبيل بالتعريف والهداية وغير ذلك، وأنه الذي يموت ويقبر، وكل ذلك دلالة واضحة على ما تقدم ذكره؛ فبطل ما ذهب إليه المخالف من أن ذلك كله ينصرف إلى النفس التي هي سوى هذا الشخص، وذلك بيِّنٌ لمن أنصف ولـم يكابر.

## [الطريقة الثانية: إفساد طريقة المخالف في إثبات النفس]

وأما الطريقة الثانية فتحريرها هو أن ما أثبته المخالف من النفس على ما يزعمه مما لا طريق إليه، وإثبات ما لا طريق إليه لا يجوز. وهذه الدلالة مبنية

---

(١) سورة المؤمنون الآيات من ١٢ - ١٤.
(٢) سورة عبس الآيات من ١٧ - ٢٣.
(٣) نهاية ١٦٦ب.
(٤) سورة الحجر الآية ٢٦.
(٥) سورة عبس الآية ٢٣.

على أصلين:

**أحدهما:** أن ذلك لا طريق إليه.

**والثاني:** أن إثبات ما لا طريق إليه لا يجوز.

**[١: أن ذلك لا طريق إليه]**

فالذي يدل على الأول أنه لو كان معلومًا لـم يخلُ: إما أن طريقه الضرورة، أو الاستدلال، ولا يجوز أن يكون معلومًا ضرورة؛ لأن ذلك يوجب أن يستوي العقلاء فيه، وأن لا يَعْتَرِضَ لمن عرفه شكٌّ ولا شبهةٌ، ومعلومٌ أن العقلاء لا يعرفون ذلك على هذا الحد، ومن يدعي معرفته ممن أثبت النفس لا يدعي معرفته ضرورة، بل يزعم أنها تُعرف باستنباطات دقيقة وقياسات[1] غامضة.

فبان أنها لا تعرف ضرورة.

ولا يجوز أن يكون معلوما بالدلالة؛ لأنه لا دليل على ذلك؛ لأن جميع ما يذكر في الدلالة على النفس من صحة الفعل من أحد الشخصين دون الآخر- يمكن تعليق ذلك بأن أحدهما قادر دون الآخر، وصحة الفعل المحكم من أحدهما[2] دون الآخر دليل على أن أحدهما عالـم دون الآخر، ومتى صح من أحدهما أن يكون عالِمًا وقادرًا دون الآخر فذلك لكون أحدهما حيًّا دون الآخر، وإذا كان أحدهما عاقلا دون الآخر فذلك لاختصاص أحدهما بعلوم ضرورية هي العقل دون الآخر.

وفي الجملة ما من خاصية يمكن أن تضاف إلى النفس التي زعموها إلا ويمكن إضافتها إلى هذا الشخص لمزية له معقولة فرقتْ بينه وبين غيره، وهذا الشخص معلوم ما يختص به من الصفات التي تظهر بها آثارها في الأفعال

(١) في المخطوطة: «باستنباطاه دقيقة وقياساه».
(٢) نهاية ١٦٧أ.

معلوم (؟)، فلا وجه لإثبات نفس لا طريق إلى معرفتها، وهذا واضح لمن تأمله.

### [٢: أن إثبات ما لا طريق إليه لا يجوز]

والذي يدل على الثاني وهو[١] أن إثبات ما لا طريق إلى إثباته يفتح باب كل جهالة، ولا يكون إثبات الواحد منه أولى من إثبات ما زاد عليه؛ حتى لا يكون قول من قال بنفس واحدة لكل إنسان أولى من قول من أثبت له نفْسَين أو نفوسًا بعدد كل فعل يظهر منه أو حالة تختص به، ولا يكون من قال بذلك في الإنسان أولى ممن قاله في سائر الحيوانات، فيثبت لها نفوسًا على هذا الحد، ولا يكون من قال به في الحيوانات أولى ممن قال به في سائر أنواع الأشجار والنبات وضروب الأبنية والجمادات، وزعم أن لكل شيء من ذلك نفسًا هي التي يقع عليها اسمه في الحقيقة والتي تتعلق بها المنفعة دون عينه المشاهَدة، ومعلوم بطلان ذلك، فكذلك ما ذهب إليه المخالف؛ لأن الكل من ذلك إثبات ما لا طريق إليه، فيجب القضاء ببطلانه.

فهذه جملة ما يستدل به أهل التحصيل من المتكلمين لصحة ما ذهبوا إليه[٢].

### [أقوال من أثبت النفس]

وقد تمسكت الفرقة الأخرى لِمَا ذهبوا إليه من إثبات النفس على الحد الذي نذكره بوجوه نحن الآن نذكرها، ونذكر ما أجيبوا عنها؛ لينظر الناظر في ذلك بعين النَّصَفة، فيتبع فيها قائد العلم والمعرفة.

### [الوجه الأول مما تمسكوا به]

**فمن ذلك قولهم:** لو كان محل العلم منقسمًا لوجب أن يكون العلم

---

(١) كذا في المخطوطة: «وهو»، والصواب حذف الواو.
(٢) نهاية ١٦٧ب.

منقسمًا، ومحال انقسام العلم، كذلك انقسام محله أيضًا، قالوا: وهاتان مقدمتان معلومتان علمًا أوليًّا ضروريًّا، فإذا صح أن محل العلم غير منقسم ثبت أنه ليس بجسم، وليس بعد ذلك إلا أن يكون محله النفس على ما نثبتها.

**الاعتراض على ذلك** أن يقال: لا نسلم كون هاتين المقدمتين مما يعلم علمًا أوليًّا ضروريًّا، **أما المقدمة الأولى** - وهي قولهم: لو كان محل العلم منقسمًا لوجب أن يكون العلم منقسمًا- فلا تصح؛ إذ لا يمتنع أن يكون المحل منقسمًا والحالُّ فيه غير منقسم؛ إذ ليس في انقسام المحل انقسامُ ما يحله، ألا تراهم يقننون[1] القوة الوهمية مدركة للمعاني وفي المعاني ما هو معنى واحد كعداوة الذئب للشاة، ومع ذلك فإن هذا المعنى واحد غير منقسم ومحله الجسم المنقسم، وكذلك القوة الحافظة والذاكرة لا تحل النفس عندهم بأن[2] يحلها الجسم المنقسم الحال من هذه الأمور لأجل انقسام محله، فكذلك لا يمتنع أن يكون العلم غير منقسم.

ثم لو سلمنا لهم أن العلم لا يجوز حلوله فيما ينقسم لم يلزم من ذلك إثبات النفس على ما توهموه؛ لجواز أن تحل في جزءٍ واحدٍ من جملة أجزاء العلة، فالقلب وإن كان مما يجوز انقسامه من حيث إنه أجزاء مؤلَّفة فالجزء منه الذي هو الجوهر والنقطة مما لا يجوز عليه الانقسام؛ فقد حل العلم فيما لا ينقسم من غير حاجة إلى إثبات النفس على ما ذكروه.

**ومتى قالوا:** إن النقطة مما يتجزأ فالقوة مما لا يتناهى، فكذلك يجب في الحالِّ فيها أن يكون متجزئًا[3].

---

(١) كذا تقرأ.
(٢) كذا تقرأ؟
(٣) نهاية ١٦٨أ.

**قلنا:** ليس هذا العلم بأولىٰ عندهم؛ لأنهم إنما يدعون تجزؤ النقطة فقياسات[١] غامضة قولهم علىٰ هذا[٢] إن العلم ينقسم ليس بأولىٰ.

**وأما المقدمة الثانية** – وهي قولهم: ومحال انقسام العلم– فلا نسلم أنها أولية أيضًا؛ لأن العلم الذي هو معنىٰ يوجب كون العالِـم عالِمًا ليس مما يُعلم ثبوته ضرورة، بل يُعلم باستدلال غامض، فكيف يكون العلم بأنه مما يجوز عليه الانقسام ضروريًّا أوليًّا؛ لأن الإشكال إذا جاز أن يعرِضَ في إثبات وجوده فهو بأن يعرض في أن الانقسام هل يجوز عليه أم لا أحقّ وأولىٰ.

**ثم لقائل أن يقول**: ما أنكرتم أن يكون العلم مما يجوز عليه الانقسام، بأن يكون اسمًا لمجموع أشياء كما أن الكلام اسم لمجموع حروف وأشياء كثيرة وإن وقع عليه اسم واحد، ويكون ذاك من أسماء الجمل، وكما أن الجسم مجموع أشياء وإن وقع عليه اسم واحد؟

فمتىٰ أخذوا في الاستدلال علىٰ بطلان ذلك لـم يتم لهم إلا باستدلالات غامضة يظهر بها أن ذلك مما يعلم ضرورة علمًا أوليًّا، فلم يصح ما قالوه في ذلك، وهذا بين لمن تأمله.

ثم من أعجب الأشياء أن العلم بأن هذا الشخص المشاهَد هو المتصرف في هذه الأفعال، المستحق لهذه الأحكام هو علم أولي ضروري علىٰ ما تقدم ذكره، وهو أظهر مما ذكروه، بل أكثر العلوم، والقوم يطلبون دفعه بأمثال هذه الأمور المشتبهة الغامضة، ويدعون مع ذلك كونها أولية، وهذا عكس ما يقتضيه العقل وضد ما توجبه النصفة.

---

(١) كذا، ولعلها «بقياسات».

(٢) كذا، ولعلها: فقولهم علىٰ هذا!

## [الوجه الثاني مما تمسكوا به]

ومن جملة ما تعلقوا به في ذلك قولهم: إن القوة العقلية تدرك الكليات العقليات المحمودة[١] عن القرائن، فيدرك الإنسان المطلق[٢] عند إدراكها الشخص معين بالإنسان المطلق هو غير الإنسان الشخصي؛ لأن الشخص مشاهد في مكان مخصوص، فالمطلق محمود[٣] عند هذه الأمور، بل يدخل فيه كل ما يمكن أن ينطلق عليه اسم الإنسان، بل لو عدم كل إنسانٍ شخصيٍّ لبقيت حقيقة الإنسان المطلق في العقل، وهذا كل شيء يشاهد الحس مشخصا، وإذا كان الكلي مجردًا[٤] عن القرائن لـم يخل تجرده: إما أن يكون إضافة إلى المأخوذ منه الذي هو الشخص المخصوص، وهذا محال؛ لأن المأخوذ منه ذو وضع (ومقدار ومكان)[٥]. وإما أن يكون إضافة إلى الآخذ وهو النفس العاقلة[٦]، فينبغي أن لا يكون وضع ولا مقدار[٧] وأن لا يكون ذات أجزاء وأبعاض وإلا كرام[٨] فيما حل فيها أن يكون كذلك، وقد عرف خلافه بما تقدم.

**الاعتراض:** يقال لهم: لا نسلم أن المدرك المعقول فيما ذكرتموه مجرد عن القرائن، فما أوردوه من المثال[٩] الإنساني المطلق فهو ينقض ما توهموه؛ لأنه إنما

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعلها: «المجردة».
(٢) نهاية ١٦٨ب.
(٣) كذا في المخطوطة، ولعلها: «مجرد».
(٤) في المخطوطة: «مجرد».
(٥) في المخطوطة: «ومقدور او هنة ومكان».
(٦) في المخطوطة: «المعاقلة».
(٧) في المخطوطة: «مقدور».
(٨) كذا.
(٩) كذا أقرب قراءة لها.

يتصوره العقلاء كالشخص الذي له أوضاع وأعضاء مرتبة بعضها فوق بعض وله ...[١] مدبرة؛ ولهذا فإنهم (يفصلون في بصرهم بين صورهم الإنسان المطلق وبين صرورة الفرس المطلق)[٢] في الشكل والأوضاع، ولولا ذلك لَمَا كان التصور معقولا؛ فبطل قولهم: إن المطلق مجرد عن الموضع والمقدار.

يحقق ذلك أن ما يعقل مجردا عن قرائنه التي ليست داخل[٣] في حده وحقيقته، فأما ما يدخل في الحد والحقيقة فكيف يصح تصوره مجردا عنه، فهل هذا إلا تصور له على خلاف ما هو به في حده وحقيقته[٤]، ومعلوم أن الإنسان المطلق إنما يتصور على هذه الهيئة التي هي ذات أوضاع[٥] مخصوصة ومقدار[٦] مخصوص، حتى لو بطل تصوره على هذا الوجه لـم يصح تصوره أصلًا.

فلم يصح لهم ما ادعوا من تجرد المطلق.

ثم لو سلمنا لهم تجرده عن القرائن فليس في ذلك ما يدل[٧] على أن المدرك له العالِـم به يجب أن يكون مجردا عن القرائن؛ إذ لو كان إدراكه للمجرد يوجب[٨] كونه مجردا ويدل على ذلك لكان إدراكه للمركب المشخص يوجب كونه مركبا مشخصا، ولا شك أن في المعلومات والمعقولات ما هو مركب غير

(١) كلمة استغلقت!
(٢) كذا في المخطوطة. ولعل العبارة: «يفصلون في تصورهم بين صورة الإنسان المطلق وبين صورة الفرس المطلق».
(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: «داخلة».
(٤) في المخطوطة: «وحقيقة».
(٥) في المخطوطة: «أواضاع».
(٦) في المخطوطة: «ومقدارا».
(٧) نهاية ١٦٩أ.
(٨) في المخطوطة: «لوجب».

مجرد عن القرائن؛ فهم فيه بين أمرين:

**إن قالوا:** إن النفس هي العالِمة بكل ذلك والمدركة له، لزمهم على قود هذا الكلام أن تكون مركبة غير خالية عن القرائن.

**وإن قالوا:** إن العالِـم به والمدرك له سواها -وهو الشخص المركب المشاهد- سلموا ما أردناه من ذلك وقيل لهم: فإذا كان هذا الشخص هو العالِـم بالأشياء المركبة والأمور التي لـم تتجرد عن القرائن والمانع من إدراكه المعقولات المجردة فإن راموا إثبات مانع من ذلك لـم يجدوا إليه سبيلا.

ثم تعليلهم لتجرد المعلوم بتجرد العالِـم به تعليلٌ لا يصح؛ لأن العالِـم إنما يعلم الشيء ويدركه على ما هو به، فإن كان المعلوم مجردا علمه مجردا، إلا[1] أنه يكون[2] لأجل إدراكه له ولا علمه به، ألا ترى أنا نعلم أن الفرس مثلا على ما هو به من صفات الخيل، ولـم يكن فرسا على ما هو به لأجل علمنا به، وكذلك سائر المعلومات؛ فلم يصح تعليلهم تجرد المعلوم بتجرد العالِـم.

وعلى أن هذا التعليل يوجب أن يكون المعلوم بصفة العالِـم، وهذا ...[3] من أن المعلوم على ما هو عليه لأجل العالِـم به؛ فيلزم من ذلك أن يكون من علم شيئًا وجب أن يكون المعلوم [بـ]صفة العالِـم به، حتى إذا علم أحدنا الفرس وغيره من الحيوانات، بل سائر الجمادات وأنواع النبات- وجب أن تكون هذه المعلومات بصفة العالِـم بها من الناس لأجل أنه عالِـم بها، كما قالوه في تجرد المعلوم إنه إنما ثبت لتجرد العالِـم به، وفساد ذلك لا يخفى.

---

(١) كذا، ولعلها: «لا».

(٢) كذا، ولعل بعدها نقص: «مجردا» أو «كذلك».

(٣) كلمة استغلقت، شكلها قريب من كبر دون إعجام.

وأما استدلالهم على العالم المدرك للأمور المجردة بما أوردوه من[١] القسمة، وقولهم: إن تجرده لا يخلو: إما أن يكون لأجل المأخوذ منه أو لأجل الآخذ على ما ذكروه- فإنه لا يصح؛ لأنه قسمة غير حاصرة ولا دائرة بين إثبات ونفي، ولم يذكروا طريقة تقتضي صحتها. **ويقال لهم**: هل تعلمون[٢] صحة هذه القسمة علمًا أوليًّا كما تعلمون أن العدد إما أن يكون زوجًا أو فردًا وأن الكلَّ أكثر من الجزء؟ فإن ادعوا كون ذلك معلوما كابروا، وإن ادعوا كونه أوليًّا كانت المكابر[ة] أظهر؛ لأن ذلك ليس بمعلوم فضلا عن أن يكون أوليًّا؛ إذ من الجائز أن يكون تجرد المطلق لغير ما ذكروا لو صح تجرده.

**ثم يقال لهم:** لماذا كانت العقول والنفوس مجردة عن القرائن وما علة ذلك؟ فإن قالوا: لأن موجبها مجرد. قيل لهم: فيلزمكم أن تكون الأشياء كلها مجردة؛ لأن مبدأها وموجبها مجرد، وذلك باطل؛ فلم يصح التعليل بذلك.

فظهر لك بهذه الجملة بطلان هذا الحكم وبطلان علته.

## [الوجه الثالث مما تمسكوا به]

ومن جملة ذلك قولهم: لو كان العقل يعقل المعقولات بآلة جسمانية لَمَا عقل نفسه، ولا شك أنه يعقل نفسه، فثبت أنه لا يعقل بآلة جسمانية.

والدليل على صحة المقدمة الأولى - وهي أنه لو عقل المعقولات بآلة جسمانية لَمَا عقل نفسه- أنا لَمَّا كانت الرؤية لِمَا نراه من الأجسام بآلة جسمانية لم ترَ[٣] الرؤية نفسها، فكذلك كان يجب في العقل.

---

(١) نهاية ١٦٩ب.

(٢) في المخطوطة: «تعلموا».

(٣) في المخطوطة: «ترى».

والمقدمة الثانية تصح[١]؛ إذ لو لـم يعقل نفسه لـم يعقل غيره، ومعلوم أنه يعقل غيره، فصح أنه يعقل نفسه.

**الاعتراض:** أنا لا نسلم صحة واحدة من المقدمتين؛ لأنهما مبنيتان على أن العقل هو الذي يعقل، وذلك مدفوع، بل العاقل هو الشخص، والعقل آلة بها يعقل الأشياء، فهو في كونه آلة جاريا مجرى العين والأذن وسائر الآلات التي بها يدرك الحيُّ ما يدركه.

ثم استدلالهم على صحة المقدمة الأولى غير صحيح؛ لأنه ليس فيه أكثر من مجرد التشبيه[٢] من غير جامع يجمع بين الأمرين ولا بيان لمشاركتهما في وجه الحكم، حتى إذا ثبت لأحدهما ثبت مثله للآخر، ومثل هذا التشبيه لا يعجز عنه أحد، وما هذا إلا بمثابة قول [القائل][٣]: هذا الفرس لا يقدر على قطع هذه المسافة؛ لأن هذه الفرس لا يقدر على قطعها، أو قول ... [٤]

... ... ... ... [٥]

بطلان ذلك لأنه اقتصار على مجرد التشبيه كذلك هذا.

**فإن قيل:** إنما استحال في الرؤية أن ترى نفسها لكونها رائية بآلة جسمانية، فكذلك العقل لو كان يعقل بآلة جسمانية لـم يعقل نفسه.

**قيل لهم:** لِـمَ قلتم: إن استحالة الرؤية لنفسها لِمَا ذكرتم؟ فلا يجدون إلى

(١) كذا، أو «فصح».
(٢) كذا تقرأ، ويمكن أن تقرأ: «النسبة».
(٣) غير ظاهر بسبب الرطوبة.
(٤) كلمة غير ظاهرة بسبب الرطوبة. نهاية ١٧٠أ.
(٥) سطر كامل في أول الورقة غير ظاهر بسبب الترميم بلاصق ورقي غطى الكتابة.

تصحيح ذلك سبيلا.

**ثم يقال لهم:** ما أنكرتم أن الرؤية إنما استحال أن ترى نفسها لأنها مما لا يصح أن يرى ولـ... [١] أحدا[٢] من الرائين لا يراها لا بآلة ولا بغير آلة، فأما العقل فإنه من جملة الـ... ... ... [٣] نفسه؛ ولهذا صح من غيره أن يعقله، سواء كان جوهرا على أصلهم أو عرضا على أصلنا؛ لأن عندنا العلوم الضرورية التي متى خلقها الله سبحانه في [الواحد منا][٤] كان عاقلا، ولا شك أن ذلك معقولا في نفسه ... [٥]، فصح أن يعقل ... [٦]، سواء كان عاقلا بآلة أو بغير آلة، وهذا فرق ظاهر بين الـ... ... [٧] إسناد ما افترقا فيه إليه دون ما قالوه.

## [وجه رابع مما تمسكوا به]

ومن جملة ذلك قولهم: إن القوى ... [٨]

... جسمانية تعرض لما ... المواظبة، فإذا ... ... ... ... ...
... حركة تفسد مزاج الأجسام، وكذلك ... الأمر ... ... ...
... ... ... ... ... الخفي ... كالعـ... ... ... للسمع ... ...

(١) كلمة مطموسة.
(٢) اجتهاد مني.
(٣) ثلاث كلمات أو أكثر غير ظاهرة.
(٤) اجتهاد مني.
(٥) كلمة مطموسة.
(٦) كلمة مطموسة.
(٧) كلمتان مطموستان.
(٨) وبقية الصفحة - وهي آخر صفحة من المخطوطة- عشرة أسطر غير واضحة بسبب الرطوبة، أثبتُّ منها ما أمكن قراءته.

... فإنه ربما يفسد الحاسة أو عقيبه ... الصوت الخفي أو الـمـ...
... بل من ذاق الحلاوة لا لشديدة لا ... ... ها بحلاوة دونها ...
٣ ... العقلية بخلافه؛ لأن إدامتها في النظر في المعقولات لا ... ...
... ..... ... على إدراك النظر ... ... ولا يضعفها ... ...
... ... فيها في بعض الأوقات كلال ... لاستكمالها القوة الخيالية
٦ ..... ... فتضعف القوة الخيالية فلا يجد من العقلي، فظهر أن ...
... ... ... ... ... ... ... ... ... هذا كلام مبني على ...

******